الدلالة النحوية وأثرها في التوظيف البلاغي لأسلوب القصر

م.د حسين علي خضير م.د جمانة عبد المهدي جاسم
جامعة واسط –كلية التربية

الملخص

إنّ أسلوب القصر من الأساليب البلاغية التي اشترك البحث فيها بين الدرس النحوي، والدرس البلاغي ، وهو يمثل أحد جوانب علم المعاني، الذي يعدّ الركيزة الأساسية في نظم الكلام، ومصطلح القصر ليس جديداً، إذ نشأ في أكناف النحو، وعرفه النحاة الأوائل، وقد شهد تطوراً في مفهومه ودلالته حتّى استتم له النضج والاستقرار على معنى التخصيص لدى البلاغيين، المتقدمين منهم والمتأخرين، فهو أقرب إلى معاني النحو منه إلى مجاز البلاغة من هنا عُدّ من مباحث علم المعاني من دون البيان، أو البديع ؛ لصلته الوثيقة بنشأته الأولى .

وقد أوجزنا في هذا البحث حدّ القصر وما يراه البلاغيون في مفهومه، وأدواته وأقسامه، وطرائقه ، بما تظهره من معانٍ مختلفة ، فتطلب لهذا خمسة مباحث ، الأول لبيان مكانة علم المعاني بين علمي النحو والبلاغة ، وأهميته في نظم الكلام، وهو تصدير لما يأتي من المباحث التالية ، والمبحث الثاني لبيان المدلول اللغويّ والاصطلاحي للقصر ، وما يتضمنه من معانٍ مشابهة وأخرى مرادفة ، والثالث لبيان التطور الذي لحق المصطلح ومفهومه من الإشارة إلى العبارة منذ التصاقه بالنحو حتّى انفصاله واستقراره بالبلاغة ، وفي المبحث الرابع عرضنا فيه أقسامه وأنواعه ، فشمل : القصر باعتبار طرفيه ، وباعتبار الحقيقة والواقع ، وباعتبار حال المخاطب ، وفي كلٍّ منها فروع وأحوال ، وخُتم البحث بالمبحث الخامس في عرض أدوات القصر وطرائقه ؛ ليُتمّ بذلك أسلوباً من الأساليب المشتركة بين أشرف علمين من علوم العربية وأجلهما .

وخاتمة الكلام ممّا تقدّم في مصطلح القصر مفهوماً و أسلوباً من الأساليب النحوية البلاغية ، بما تضمن من دلالات ومعاني وردت الإشارة إليها في هذا الأسلوب قد ذكرها النحاة الأوائل ، ومثّلت بداية الكلام عن أدواته وطرائقه، وحلّلوا التراكيب، ورصدوا

الظواهر التي توسموا فيها دلالات وإشارات بلاغية كالاستثناء المفرّغ ، الذي خرج عن كونه استثناء حقيقياً الى معنى آخر وهو الحصر ، وكذلك الحال مع إنّما ، والتقديم والتأخير في الرّتبة ، وغير ذلك ...وكلّ هذه المباحث تشترك في دراستها بين النحو والبلاغة ، فكانت أول أمرها مباحث نحوية دلالية فأصبحت – بعد أنْ استقرت في موضوعات علم المعاني من البلاغة – مباحث بلاغية نحوية ، وهناك فرق بين المفهومين دقيق ، فقد وظّف البلاغيون تلك الدلالات النحوية في مباحثهم البلاغية لا سيّما في في موضوع القصر، أو الحصر ، الّذي يُعدّ مصطلحاً أوسع استخداماً من المفرّغ عند أوائل النحاة ؛ إذ يحوي المفرّغ معنى الحصر ، والحصر كما هو معلوم ضرب من القصر الذي يعدّ ضرباً من الإيجاز ، وعليه يكون كلّ مفرغ حصر، وليس كلّ حصر أو قصر مفرّغاً . ويكفي لهذا الأسلوب من أساليب البلاغة العربية أنْ يكون أحد أوجه الإعجاز في القرآن الكريم ، الذي يمثّل منه وحدة فنية متكاملة ، مناسبة في كلّ موضع مع السياق الذي ترد فيه ، ومنسجمة مع المواضع الأخرى .

Abstract

The style of minors is one of the rhetorical methods in which the research was involved between the grammar lesson and the rhetorical lesson. It is one of the aspects of the semantics, which is the basic pillar of speech systems. The term "palace" is not new. It originated in the grammar and was known by the early grammarians. In its concept and its significance until the maturity and stability on the meaning of customization of the Balaghein, applicants and late, it is closer to the meanings of grammar to the metaphor of rhetoric here from the study of the meanings of the meanings of the statement without the statement, or wonderful؛We have summarized in this research the limits of the palace and what the Belgians see in its concept, its tools, its sections, and its methods, with its different meanings. It requires five meanings. The first is to explain the position of the meanings of the meanings between the grammar and rhetoric and its importance in speech systems. And the third is to show the evolution of the term and its concept from the reference to the phrase since its adhesion until its separation and stability in eloquence. In the fourth section, we presented its sections and

exception to another meaning, namely, the limitation, as well as with but, and the submission and delay in rank, and so on ... And all these mabahith share in the study between grammar and eloquence, was the first command of the study of grammatical grammar became - after stabilized In Mo The linguists have employed the grammatical connotations in their rhetorical arguments, especially in the subject of minors, or enumeration, which is a more widely used term than the terminus of the early grammar. AIt is sufficient for this method of Arab rhetoric to be one of the miracles in the Holy Quran, which represents an integrated technical unit, suitable in every place with the context in which it is contained, and consistent with other positions .

types, including: Rafiyeh, and as the truth and reality, as if the addressee, and each of them branches and conditions, and seal fifth research Balambges in the presentation of the palace tools and methods; thus to be a way of common methods between Ashraf Arab flags and science sake by.The conclusion of the speech in the term of minors is a concept and a method of rhetorical grammatical methods, with the meanings and connotations mentioned in this method mentioned by the early grammarians, and the beginning of the talk about its tools and methods. They analyzed the structures and observed the phenomena in which they marked signs and rhetorical signs such as exception Which has been removed from being a real

المقدمة :

إنّ أسلوب القصر من الأساليب البلاغية التي اشترك البحث فيها بين الدرس النحوي والدرس البلاغي، وهو يمثل أحد جوانب علم المعاني ، الذي يعدّ الركيزة الأساسية في نظم الكلام ، ومصطلح القصر ليس جديداً ، إذ نشأ في أكناف النحو، وعرفه النحاة الأوائل، وقد شهد تطوراً في مفهومه ودلالته حتّى استتم له النضج والاستقرار على معنى التخصيص لدى البلاغيين، المتقدمين منهم والمتأخرين، فهو أقرب إلى معاني النحو منه إلى مجاز البلاغة ، من هنا عُدّ من مباحث علم المعاني من دون البيان أو البديع ؛ لصلته الوثيقة بنشأته الأولى . وقد أوجزنا في هذا البحث حدّ القصر وما يراه البلاغيون في مفهومه ، وأدواته وأقسامه وطرائقه ، بما

تظهره من معانٍ مختلفة ، فتطلب لهذا خمسة مباحث ، الأول لبيان مكانة علم المعاني بين علمي النحو والبلاغة، وأهميته في نظم الكلام، وهو تصدير لما يأتي من المباحث التالية، والمبحث الثاني لبيان المدلول اللغوي والاصطلاحي للقصر ، وما يتضمنه من معانٍ مشابهة وأخرى مرادفة ، والثالث لبيان التطور الذي لحق المصطلح ومفهومه من الإشارة إلى العبارة منذ التصاقه بالنحو حتّى انفصاله واستقراره بالبلاغة ، وفي المبحث الرابع عرضنا فيه أقسامه وأنواعه ، فشمل : القصر باعتبار طرفيه ، وباعتبار الحقيقة والواقع ، وباعتبار حال المخاطب ، وفي كلٍّ منها فروع وأحوال ، وخُتم البحث بالمبحث الخامس في عرض أدوات القصر وطرائقه ؛ ليُتمّ بذلك أسلوباً من الأساليب المشتركة بين أشرف علمين من علوم العربية وأجلهما .

المبحث الأول : علم المعاني بين النحو والبلاغة

مصطلح المعاني من المصطلحات التي سبق ظهورها في الدراسات النحوية والقرآنية ، قبل صلته بعلم البلاغة ، ومصطلح "معاني النحو" لم يكن بعيداً عن أذهان النحويين الأوائل تطبيقاً ، على الرّغم من انحرافه عن مساره تنظيراً على يد فلاسفة النحو ، ليحلّ محلّه "منطق النحو" ، مفجّراً بذلك ثورة المطالبة بنحو المعاني ، وتوخي تلك المعاني في نظم الكلام .

وقد بان هذا المصطلح في مناظرة جرت بين أبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) وأبي بشر مَتّى بن يونس (ت٣٢٨هـ) حول المنطق والنحو ، ومكانة البلاغة بينهما ، نقلها أبو حيّان التوحيدي (ت٤١٤هـ) ، وتعدّ من أوائل الإشارات المهمة لبيان أهمية المعنى النحويّ ، فيرى السيرافي أنّ معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته ، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام، بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك، وتجنب الخطأ ، وإنْ زاغ شيء منها عن النعت فهو لا يخلو من كونه سائغاً بالاستعمال النادر، أو التأويل البعيد ، أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم [١] .

ويتّضح من كلامه مدا القرب بين المعاني والبلاغة ، حتّى ترسّمتْ فيما ملامح استقلالها ضمن مباحث علم البلاغة ، تحت مسمى "علم المعاني" ، وفيه اتّجهتْ عناية البلاغيين واهتماماتهم في المعنى إلى ثلاثة اتّجاهات مطابقة لتقسيمات علم البلاغة بما يعرف اليوم بعلوم البلاغة الثلاث "البيان والمعاني والبديع" .وما يعنينا منها هو علم المعاني وأساليبه التركيبية ، التي كانت مثار اهتمام البلاغيين وعنايتهم ، خلافاً للنحويين الّذين ابتعدوا شطراً عن ذلك ليركزوا أبحاثهم على الأدوات والروابط ، ونسبة المعنى إليها بمعزل عن التركيب، فغالباً ما نجد دراسة

الأساليب النحوية عند البلاغيين ، ونفتقدها عند النحويين ، على الرغم من معالجة النحويين لأطرافها وأدواتها .

من هنا نلاحظ كيف ابتعدت هذه الموضوعات عن مجالها في علم النحو لتستقل علماً بعيداً عنه ؛ لذا جاءت نظرية النظم لترجع الروح إلى الجسد بعد أنْ استحال النحو جسداً خاوياً إلّا من الشكل والإعراب ، والبحث في الأدوات .

يقول الدكتور تمّام حسّان : "والواقع أنّ هذه الدراسة للمعنى هي دراسة لمعانٍ وظيفية في صميمها تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي، الّذي أريد بها خطأً أنْ تكون . ومن هنا نشأت هذه الفكرة الّتي تتردد على الخواطر منذ زمن طويل ، وأنّ العربي أحوج ما يكون إلى نفسه أنْ يدعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة ، والّذي يسمى "علم المعاني" حتّى إنّه ليحسن أنْ يكون قمّة الدراسة النحوية أو فلسفتها إنْ صحّ التعبير" [٢].

وقد أوضح لنا عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) طبيعة الارتباط الوثيق بين مسائل النحو وعلم المعاني ، إذ جعل من النحو والبلاغة محوراً لتوثيق نظريته في النظم ، وهو ما يمكن أنْ نسميه "النحو البلاغي أو "البلاغة النحوية" لالتقائهما في المعاني المشتركة ، ويبين هذا المعنى في تعريفه النظم بـ"أنْ تضع كلامك الوضع الّذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه الّتي نُهجتْ ، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم الّتي رُسمتْ لك فلا تخُلَّ بشيء عنها"[٣].

وعلى الرغم ممّا ذكره الجرجاني من الدلالة على علم المعاني؛ إلّا أنّه لم يُسمّه بهذا الاسم ، لكنّنا نجد أحد المتأثرين به وهو جار الله الزمخشري(ت٥٣١هـ) يحاول موظفاً هذه النظرية لإثبات إعجاز القرآن في تفسيره ، ويصرّح بمصطلح المعاني في أثناء كلامه عن المتصدي لعلم التفسير، فيقول بعد أنْ ذكر أحوال الفقيه ، والمتكلّم ، والقاصّ ، والواعظ : "والنحويّ وإنْ كان أنحى من سيبويه ، واللغويّ وإنْ عللك اللّغات بقوة لحييه ، لا يتصدى منهم أحدٌ لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق؛ إلّا رجلٌ قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما : علم المعاني وعلم البيان[٤]. فقد فرّق بين العلمين ، وجعل علم المعاني مقابلاً لما وصفه الجرجاني بالنظم والأسلوب، ولعلّه أول من أشار لهذا المصطلح بمعناه البلاغي ، وهذا ما أكده الدكتور شوقي ضيف كذلك [٥].

بعد هذه المقدمة يتّضح لنا مفهوم كلّ من علم المعاني ، ومعاني النحو ، وبما لا يقبل الشّك تبعية الأول للثاني ، واشتراكهما بين علمي النحو والبلاغة ، على الرغم ممّا انتهى إليه علم المعاني علماً مستقلاً من

علوم البلاغة، وما نحن بصدده من أسلوب القصر يدخل ضمناً في مباحث علم المعاني، ويمثّل رافداً من روافده المهمة .

المبحث الثاني : القصر في المفهومين اللغويّ والاصطلاحيّ

المفهوم اللغوي: القَصْرُ في الغة هو الحَبْسُ والالتزام ، وقصرَ الشيء ، أي : حبسه ، وهو من باب "نَصَرَ" ، يُقال : قصرتُ نفسي على الشيء ، إذا حبستها وألزمتها إيّاه ، كما يُقال : قصرتُ الشيء على كذا ، إذا لم أتجاوزه إلى غيره ، والقصر : الغاية ، يُقال : قصركَ أنْ نفعل كذا ، أي : حسبك وكفايتك وغايتك ، وكذلك : قُصاراك هو من معنى القصر والحبس ؛ لأنّك إذا بلغت الغاية حبستُك [٦]. ويظهر معنى الحبس جلياً في وصف القرآن لنساء الجنة بأنّهنّ حور مقصورات في الخيام ، وقاصرات الطرف [٧].

ومصطلح الحَصْر مرادف للقَصْر ، وهو أحد صوره ، ومعناه الحَبْس والتضييق ، يُقال : حَصَرَهُ يَحصُرُه حصْرَاً ، أي : ضيّق عليه وأحاط به [٨]، ويُقال : حَصِرَتْ صدورُهم ، أي : ضاقتْ ، ومنه قوله تعالى : ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ النساء: ٩٠ . والحصر بمعنى : المنع ، ومنه الحَصِر ، وهو الكتوم للسّر ، يقال : هو حَصِر بالأسرار ، أي : لا يُفشيها . وأحصرهُ المرض ، أي : منعه من السّفر أو حاجة يريدها [٩]. ومن هذا المعنى قوله تعالى : ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ البقرة: ١٩٦، أي منعتم ، وقوله : ﴿وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ آل عمران: ٣٩، حصوراً بمعنى : المُحصَرُ عن النساء لعلّة ، وليس بمحبوس[١٠].

المفهوم الاصطلاحي : القصر هو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص، وهو حقيقي ، وقصر غير حقيقي يشمل قصر الموصوف على الصّفة، وقصر الصّفة على الموصوف [١١]. وهذا ما عليه الاتفاق لفظاً، أو معنى ، وللقصر ركنان على سبيل أركان الجمل هما : المقصور والمقصور عليه ، فأحدهما موصوف والآخر صفة ؛ لأنّ التخصيص يتضمن مطلق النسبة المستلزمة لمنسوب ومنسوب إليه ، فإنْ كان المخصوص منسوباً فهو الصّفة، وهو الشيء المقصور المثبت الّذي يتبع المنسوب إليه، وهو الشيء الّذي تخصّص به ، وهو الموصوف الّذي تتبعه الصّفه .

وخلاصة ما يمكن قوله هو أنّ القصر يجري في الجمل الفعلية والاسمية ، فيُقصر المفعول به على الفعل ، ويُقصر المبتدأ على الخبر ، والخبر على المبتدأ ، ويُسمّى المقصور بالمخصّص ، والمقصور عليه بالمخصّص به ، والقصر ثلاثة أقسام : باعتبار طرفيه ، وباعتبار الحقيقة والواقع ،

وباعتبار حال المخاطب . ولكلٍّ منها تفصيل سيأتي ذكرها إنْ شاء الله .

المبحث الثالث : تطور مفهوم المصطلح بين النحويين والبلاغيين

يُعد أسلوب القصر من الأساليب نحوية المنشأ بلاغية الاستعمال ؛ كونها تتعلق بعلم المعاني ، الّذي يعدّ فرعاً من معاني النحو ودلالاته ، فهو يعنى بالمعنى الوظيفي للجملة العربية ، فالدرس النحوي يبدأ بالمفردات ثمّ التركيب ، والدرس البلاغي يأخذ التركيب تلو التركيب ، وينظر لعلاقة الجملة بأخواتها من الجمل .

من هنا يمكن أنْ نكشف بدايات مصطلح القصر ومفهومه ، هذا المصطلح النحوي البلاغي من بعض الإشارات التي وردت عند النحاة بصورة مختلفة، منها {الحَصْر ، الاختصاص ، التفريغ} ، وقد أثّرتْ هذه المصطلحات في المباحث البلاغية فيما بعد ، وأدّتْ إلى بلورت المصطلح واستقراره في القرن الخامس الهجري على يد البلاغيين ، الّذين تكلموا عن التركيب والسياق للجملة العربية ، وأثر العلاقات القائمة بينهما .

ومن هنا لابدّ من توضيح هذا المعنى لمصطلح القصر عند النحويين من الوقوف عند مصطلح "الاستثناء" المخصوص بالنفي بـ"ما" وأداة الاستثناء "إلّا" على أساس أنّهما يمثلان أحد طرائق القصر بالمعنى الشامل؛ لأنّه يتضمن النفي لأمرٍ ينكره المخاطب ويشكّ به .

والمخصوص هنا الاستثناء المفرّغ ، إذ يجعله سيبويه (ت١٨٠هـ) أحد وجهين بقوله : "فأمّا الوجه الّذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أنْ تُلحق إلّا فهو أنْ تُدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه ، وذلك قوله : "ما أتاني إلّا زيدٌ" و "ما لقيتُ إلّا زيداً" و "ما مررتُ إلّا بزيدٍ" وتُجري الاسم مجراه إذا قلتَ : "ما أتاني زيدٌ" و "ما لقيتُ زيداً" و "ما مررتُ بزيدٍ" ولكنّك أدخلتَ إلّا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ، ولتنفي ما سواها فصارتْ هذه الأسماء مستثناة ... ؛ لأنّها بعد إلّا محمولة على ما يُجرّ ويُرفع ويُنصب ، كما كانت محمولة عليه قبل أنْ تُلحق إلّا ، ولم تُشغل عنها قبل أنْ تُلحق إلّا الفعل بغيرها" [١٢]. فقد أفاد سيبويه المعنى الاصطلاحي للقصر من تخصيصه ما قبل "إلّا" بما بعدها ، ونفى ما سوى ذلك ، وأشار إلى أنّ أداة الاستثناء "إلّا" تأتي في هذا الضّرب لمعنى فيه [١٣]. ومعنى الحصر في هذا التركيب يظهر جليّاً وإنْ لم يصرّح فيه؛ لعدم نضج المصطلحات واستقرارها في زمن سيبويه وما تلاه ، فقد يعبّر عن المصطلحات بالطريقة التي صدرت عن الخليل بنثره المصطلحات في أثناء الكلام على المسائل النحوية ، من غير أنْ يقصد المصطلح لذاته ، فكان همّه منصباً على

تفسير المسائل لا الصناعة والصياغة وذكر الحدود [١٤]، على الرّغم من أنّ كثيراً من المصطلحات المتداولة عند متأخري النحاة هي ثمرة من ثمار كتاب سيبويه ، وأنّها تمثل جهوده وجهود شيوخه في هذا الباب [١٥].

وفي كلامه عن الإسناد والعلاقة بين الفاعل والفعل ، أي بين المعمول وعامله ، يشير إلى معنى التفريغ فيقول في مواضع متفرقة من كتابه : "الفاعلُ شُغل به الفعل ، وفُرِّغ له ، وبني له ، وأُسند له" [١٦]. وصرّح ابن السّراج بهذا المصطلح بقوله : "فإنْ فرّغتَ الفعل لما بعد إلّا عمل في ما بعدها ؛ لأنّك تنصب المستثنى إذا كان اسماً من الاسماء وهو بعضها ، فأمّا إذا فرّغت الفعل لما بعد إلّا عمل في ما بعد إلّا وزال ما كنت تستثني منه ..." [١٧]، وفي هذا المعنى سار علماء النحو [١٨].فالقصر والحصر من مظاهر التفريغ في الفاعل والمفعول بأداتي الحصر "ما وإلّا" ، ومن البلاغيين من جعلهما من قبيل الترادف ، ومنهم من جعلهما من قبيل العموم والخصوص ، فالحصر عام لجنس المفرّغ ، خاص لجنس القصر ، ومن ذكرهما بهذا المعنى الزملكاني بقوله : "وليس الحصر الّذي ذكرناه بمنافٍ لما سلف من إفادتها حصر الشيء على حكمٍ تارة ، وقصر الحكم على شيءٍ آخر عند المتأمل" [١٩].

وأكّد هذا المعنى صاحب الطراز مشيراً إلى أنّ "ما و إلّا" إذا تركبتا أفادتا الحصر لا محالة [٢٠]، وأنّ الحصر يقع في الأسماء و الصفات وممن استعمل مصطلح الحصر في الكلام عن الاستثناء ابن ابي الاصبع (ت ٦٥٤هـ) فقال : "من الاستثناء نوع وقع لي فسميته الحصر وهو غير الاستثناء الذي يُخرج القليلَ من الكثير...و الذي ميّز هذا الاستثناء على الأول هو ما فيه من التقديم والتأخير فإنّه على الصورة التي جاء عليها يفيد حصراً أشد من حصر جنس الاستثناء كلّه" [٢١]. و أشار الرضي (ت٦٨٦هـ) إلى مفهوم الحصر بقوله : "إنّ القصر بالحصر المبالغة في إثبات الوصف المذكور حتى كأنه ما دونه في حكم العدم"[٢٢]. وهناك من الإشارات التي ذكرها النحاة ما يعطينا دليلاً واضحاً على بدايات مفهوم المصطلح البلاغي في المباحث النحوية ، و بالخصوص استقراره عند متأخري النحاة كابن مالك (ت٦٧٢ هـ) و المرادي (ت ٧٤٩هـ) و ابن هشام (ت ٧٦١هـ)[٢٣] ، و أشار ابن عقيل (ت٧٦٩هـ) إلى هذا المعنى في شرحه بيت الألفية [٢٤] :

و ما بإلّا أو بإنّما انحصر

أخّر وقد يسبق إنْ قصدٌ ظهر

أمّا مصطلح الاختصاص فقد ذكره الجرجاني بقوله : " اعلم أنّ السبب إنْ لم يكن تقديم المفعول في هذا كتأخيره ، و لم يكن "ما

ضرب زيداً إلّا عمرو ، و ما ضرب عمرو إلّا زيداً" سواء في المعنى ، إنّ الاختصاص يقع في واحد من الفاعل و المفعول و لا يقع فيهما جميعا" [٢٤]، وقد تناول الحصر في كلامه عن الاختصاص بأدواته المعروفة "ما وإلّا وإنّما" ، وعنده أنّ الاختصاص هو المصطلح المرادف للحصر ، الذّي يدخل ضمن القصر ، فكلّ حصر قصر ، وليس كلّ قصر حصر هذا ما قرّره بأكثر من موضع من كتابه [٢٥].

و أشار ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) إلى أنّ الاستثناء هو صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من تأثير الأول وهو تخصيص صفة عامة ، فكل استثناء تخصيص، و ليس كل تخصيص استثناء [٢٦]. و يظهر من خلال ما ذكرناه من الإشارات النحويّة المتعلقة بأسلوب القصر أنها قد تبلورت على يد البلاغيين في القرن الخامس الهجري و أصبحت تؤدي دلالات فنية و نفسية لها أثرها في بناء الأسلوب الأدبي ، و بها يظهر استقرار مفهوم واحد لموضوع من موضوعات علم المعاني .

وقد أبسط الجرجاني القول في أسلوب القصر بنظريته في أسرار النظم ، وجاء ذلك في باب الفروق في الخبر وأحواله [٢٧]. وأشار السيوطي (ت٩١١هـ) إلى المفهوم الّذي استقرّتْ عليه الدراسات البلاغية ، وبيان الفروق الدلالية للتراكيب الفنية والأساليب النحوية ، فالمصطلحات كالقصر والحصر والاختصاص تمثل مفهوماً واحداً عنده ، وهو ما يظهر جليّاً في قوله : "أمّ الحصر ويُقال له القصر، فهو تخصيص أمرٍ بآخر بطريق مخصوص" [٢٨]. ولم يكن الاستثناء الأسلوب الوحيد لمعرفة القصر ، فللقصر طرائق متعدّدة وأدوات أخرى نذكرها في بابها إنْ شاء الله .

وخلاصة ما يمكن قوله هو أنّ القصر ومرادفاته مفاهيم تناولتها المباحث النحوية في أكثر من باب من أبواب النحو بحسب أحواله وأدواته ، وأبينها الاستثناء ، والتقديم والتأخير في الجملتين الاسمية والفعلية ، وقد وجدتْ هذه الأبحاث متنفساً في البلاغة العربية حتّى تمّ لها الاستقرار في مباحث علم المعاني الّذي لم يخرج كونه مباحث نحوية في إطارٍ بلاغي .

المبحث الرابع : أقسام القصر وأنواعه

من الضروري الوقوف عند اعتبارات تقسيم هذا الأسلوب الفني لمعرفة أنواعه ، إذ تختلف أنواعه باختلاف تلك الاعتبارات . فالقصر باعتبار طرفيه يشمل : قصر الموصوف على الصّفة ، وقصر الصّفة على الموصوف . والقصر باعتبار الحقيقة والواقع يشمل الحقيقي وغير الحقيقي "الإضافي" . والقصر باعتبار حال المخاطب يشمل قصر الإفراد ، والقلب ، والتعيين . وفي كلٍّ منها تفصيل وتوضيح .

أوّلاً : باعتبار طرفيه :

أ . قصر الموصوف على الصّفة : ويعدّ هذا القسم من القصر غير الحقيقي ؛ لأنّ معناه "أنّ الموصوف مقصور على هذه الصّفة لا يتجاوزها إلى غيرها ، نحو "ما زيدٌ إلّا كاتبٌ" إذا أردتَ أنّه لا يتّصف بصفةٍ غير الكتابة ، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام ؛ لأنّه ما من مقصورٍ إلّا وتكون له صفات تتعذّر الإحاطة بها وتتعسر" [٢٩].

فهذه إشارة إلى أنّ القصر هنا خلاف الحقيقة والواقع؛ لأنّ اختيار التعبير ينبغي أنْ يكون ملائماً للموقف والمقام الّذي يطلبه الحال، فخرج بذلك عن كونه حقيقياً إلى حيّز المجاز.

فـ"القصر المجازي ، أي : غير الحقيقي يُنظِّم حُكمين، إثبات الحكم المذكور ونفيه عن غيره ، وهو مجاز"[٣٠]. ومن هنا نرى كيف يكون معنى الحكم في قصر الموصوف على صفة لا يتعداها إلى غيرها ، وإنْ كانت هذه الصّفة تتعداه وتتجاوزه إلى غيره ، وقد نلاحظ إشارة إلى جعل هذا القصر قصراً حقيقياً من باب التّجوز كما يذكر شوقي ضيف في تعليق له على جملة "ما زيدٌ إلّا شاعرٌ" [٣١].

ب . قصر الصّفة على الموصوف :

في هذا النوع من القصر يحمل المعنى فيه على الحقيقة تارة ، وعلى المجاز والإضافة تارة أخرى ، ويكون ذلك بحسب ما يقتضيه المقام ويطلبه المعنى المقصود ، فالصّفة في القصر غير الحقيقي "الإضافي" تكون مقصورة على الموصوف لا تتعداه إلى غيره على نحو الادّعاء والمبالغة ، وإنْ كان هو لا يتجاوزها إلى صفات أخرى ، ومثاله : "ما قام إلّا زيدٌ" ، فقد قصرنا القيام على زيد بحيث لا يتجاوزه إلى غيره ، وهذا خلاف الحقيقة والواقع ؛ لأنّ القيام ليس وقفاً على زيد ، وإنْ كان في الحقيقة قيام زيد حاصل، فهذا على سبيل المبالغة ، إذ ليس القيام صفة خاصة بزيد دون غيره . ومثال قصر الصفة على الموصوف حقيقة قوله تعالى : (قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ) النمل: ٦٥ ، ولمّا كان علم الغيب صفة من صفات الله تعالى ، وهي صفة خاصّة به لا تتعداه إلى غيره جاء القصر حقيقياً بما يدلّ عليه الدليل الحكمي .

وأوضح القزويني الفرق بين النوعين من القصر بقوله : "فإنّ الموصوف في الأول لا يمتنع أنْ يشاركه غيره في الصّفة المذكورة ، وفي الثاني يمتنع" [٣٢]. ويكون قصر الصّفة على الموصوف بقصر الفعل على الفاعل ، نحو : "ما جاءنا إلّا خالدٌ" ، وقصر الفعل على المفعول كقوله تعالى : (فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ

وَكِيلًا) النساء: ١٧١ ، وقصر الخبر على المبتدأ كقوله تعالى: (مَّا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ) المائدة: ٩٩.

ثانياً : القصر باعتبار الحقيقة والواقع (٣٣).

أ. القصر الحقيقي : هو أنْ يختصّ المقصور بالمقصور عليه بحسب الحقيقة والواقع ، ولا يتعداه على غيره على اعتبار أنّ الصّفة من خصوصيات الموصوف وملازماته ، كقوله تعالى :(أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ ۚ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ) الرعد: ١٩ ، فصفة التّذكر لا تتجاوز أولوا الألباب إلى غيرهم من سائر الناس، فهي لازمة لهم في الحقيقية والواقع ، ومنه قوله تعالى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) الفاتحة: ٥ .

وقد يكون قصر الصّفة على الموصوف إضافياً ، فتكون الحقيقة فيه مبنيّة على الادّعاء والمبالغة ، كقولنا : "إنّما الفارسُ سعد" فليس سعد في الحقيقة والواقع هو الفارس دون غيره ، وإنْ كان هو فارساً فعلاً ، فهو حقيقة مبنيّة على نحو الادّعاء والمبالغة ، وكذلك الحال في قولنا : "لا شاعرَ إلّا المتنبي" وإنْ كان الواقع أنّ المتنبي شاعر ، ولكنّ الشّاعرية ليست موقوفة عليه بحيث أنّها لا تتعداه إلى غيره ، فيكون ذلك حقيقة مبالغٌ فيها .

ب . القصر الإضافي : وهو قصر غير حقيقي، يكون الاختصاص فيه بحسب الإضافة إلى شيء مُعيّن ، كقولنا : "ما في الدار إلّا زيدٌ" ، فالوجود في الدار مقصور على زيد ، والمراد منه ما لوحظ فيه الحقيقة ونفس الأمر مع ملاحظة حال المخاطب السّابق ، كقولنا : "ما زيدٌ إلّا قائمٌ" معناه إنّ زيداً لا يتجاوز القيام إلى القعود ، ولكنّه يتجاوزه إلى غيره من العلم أو الشِّعر أو الكتابة أو غيرها من الصّفات "فإذا أراد صفة كان القصر حقيقياً، وإنْ أراد صفة معيّنة من الصّفات كان إضافياً .. أمّا في قصر الصّفة على الموصوف، فلا يظهر منع الجواز فيه؛ ولذا فإنّ قصر الأفراد وقصر القلب ، وقصر التعيين هي أقسام للقصر غير الحقيقي ؛ لأنّه هو الّذي يعتبر فيه حال المخاطب" (٣٤).

ثالثاً : القصر باعتبار حال المخاطب .

يكون القصر باعتبار حال المخاطب خاصًا بالقصر الإضافي غير الحقيقي. و لأنّ المخاطب في أسلوب القصر إمّا أنّ يكون شاكاً في الأمر أو يكون معتقدًا عكس الأمر الذي نريده أو معتقدًا الشركة بين اثنين أو أكثر في الحكم ولهذا يكون القصر في هذا على ما يقتضيه الحال و ما تدعو إليه الحاجة، و يكون على ثلاثة أقسام :

أ. قصر إفراد : و فيه يعتقد المخاطب الشركة في الحكم بين المقصور عليه و غيره، و

مثال ذلك ما نقله التفتازاني : "ما زيدٌ إلا كاتبٌ" لمن يعتقد أنّ زيداً كاتب و شاعر...[٣٥] و كذلك قوله تعالى:(فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ۘ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا) النساء: ١٧١ ، خوطب به من يعتقد اشتراك الله و الأصنام في الألوهية.

ب . قصر قلب : و فيه يعتقد المخاطب عكس الحكم الذي أثبته المتكلم له، و سُمّي قلبًا لأنّ السامع يقلب الحكم فيه. و مثال ذلك ما جاء به السكاكي بقوله : "و في قولنا : ما شاعرٌ إلّا زيدٌ، لمن يعتقد أنّ شاعراً في قبيلة معينة أو طرف معين لكنّه يقول : ما زيدٌ هناك بشاعر"[٣٦] و في قوله تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) البقرة: ٢٥٨ ، خوطب به النمرود الذي اعتقد أنّه هو المحيي و المميت من دون الله ، و كذلك في قوله تعالى :(وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُو ﴾ البقرة: ١٣ ، خوطب به من اعتقد من المنافقين أن المؤمنين سفهاء دونهم، و كذلك قوله تعالى : (مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ النساء: ٧٩ "وأرسلناك للناس رسولا" النساء/٧٦ . خوطب به من يعتقد من اليهود اختصاص بعثة الرسول للعرب[٣٧]

جـ . قصر تعيين : و فيه يكون المخاطب متردداً في الحكم بين المقصور عليه و غيره، أي : من تساوى الأمران عنده، و مثال ذلك أنْ يقال : "ما زيدٌ إلا قائمٌ" من يعتقد اتصافه بالقيام أو القعود من غير تعيين، فهو متردد بين القيام و القعود، و كذلك الحال في قولنا: "الكريمُ محمدٌ لا خالدٌ" إذا كان المخاطب يعتقد اشتراك محمد و خالد في صفة الكرم ، فهو قصر إفراد ، و إذا كان مترددًا لا يدري أيُهما الكريم فهر قصر تعيين .و قد وضع القزويني شروطاً لقصر الموصوف على الصفة في الإفراد "وهو عدم تنافي الصفتين حتى تكون المنفية في قولنا : "ما زيدٌ إلّا شاعرٌ" ، كونه كاتباً أو مُنجّماً، أو نحو ذلك لا كونه مفحما لا يقول الشعر ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما .

أما شرط القصر قلبًا هو تحقيق تنافيهما حتى تكون المنفية في قولنا : "ما زيدٌ إلا قائمٌ" ، كونه قاعداً، أو جالساً و نحو ذلك لا كونه أسوداً، أو أبيضاً، أو نحو ذلك ..."[٣٨]

أما السكاكيّ، فقد أهمل القصر الحقيقي و أدخل قصر التعيين في قصر الإفراد، فلم يشترط في قصر الموصوف على الصفة إفراداً عدم تنافي الصفتين، و لا في قصره قلباً تحقيق تنافيهما"[٣٩].

المبحث الخامس : طرائق القصر وأدواته

بعد أن تحدثنا في المبحث السابق عن أنواع القصر و أقسامه ، نتعرض الآن إلى ما يعدّ من المباحث المكملة لتلك الأقسام التي تضمنت الحقيقة و الإضافة ، و حال المخاطب ، و اعتبار الطرفين ، و هي طرائق القصر و أدواته التي بها يحقق القصر تلك المعاني، والصور البلاغية القيِّمة.

١ . ما و إلّا (النفي و الاستثناء) : و هي من طرائق القصر التي تفيد تخصيص ما بعد أداة الاستثناء بما قبلها سواء أكانت بتخصيص المبتدأ بالخبر أو الخبر بالمبتدأ ، وهذا ما يشير إليه الجرجاني بقوله : "و اعلم أنّه إذا كان الكلام بما و إلّا فإنّ الذي ذكرته من أنّ الاختصاص يكون في الخبر إنْ لم تقدمه و في المبتدأ إنْ قدَّمت الخبر أوضح و أبين ، و تقول : ما زيدٌ إلّا قائم ، فيكون المعنى أنّك اختصصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها بجعله صفة له ، و تقول : ما قائمٌ إلّا زيد ، فيكون المعنى أنّك اختصصت زيداً بكونه موصوفاً بالقيام، فقد قصرت في الأول الموصوف على الصفة ، وفي الثاني الصفة على الموصوف"[٤٠] هذا في القصر بين المبتدأ و الخبر ، أما قصر المفعول على الفاعل ، أو الفاعل على المفعول فيحدد ذلك القزويني بقوله : "يؤخر المقصور مع حرف الاستثناء كقولك في قصر الفاعل على المفعول إفراداً أو قلباً بحسب المقام : ما ضرب زيدٌ إلّا عمرًا ، أو قصر المفعول على الفاعل في قوله تعالى : (اَ قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ) المائدة: ١١٧ ؛ لأنّه ليس المعنى أنّي لم أزد على ما أمرتني به شيئاً ، إذ ليس الكلام في أنّه زاد شيئاً على ذلك أو نقص منه ولكن المعنى : إنّي لم أترك ما أمرتني به أنْ أقوله لهم إلى خلافه... بدليل قوله تعالى : (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ) المائدة: ١١٦... و في قصر المفعول الأول على الثاني في نحو : ما كسوت زيداً إلّا جبة ، و ما ظننت زيداً إلّا منطلقاً ، و في قصر الثاني على الأول : ما كسوت جبة إلّا زيداً ، و ما ظننت منطلقاً إلّا زيداً..."[٤١] و كذلك في الحال ، قصر الحال على ذي الحال ، و ذي الحال على الحال، ففي قصر الحال على صاحبه : ما جاء راكباً إلّا زيدٌ ،

و قصر ذي الحال على الحال : ما جاء زيدٌ إلّا راكباً..."[٤٢]

و القصر بهذا الطريق . أعني بالنفي و الاستثناء . يكون لأمر ينكره المخاطب و يشك فيه ، وهذا ما يؤكّده قول الجرجاني ، فإذا رأيت شخصاً من بعيد فقلت : ما هو إلّا زيدٌ لم تقله إلّا و صاحبك يتوهم أنّه ليس زيداً ، وأنّه إنسان آخر ، ويجب في الإنكار أنْ يكون زيداً .[٤٤] و هو ما عليه قول القزويني أيضاً ، إذ يقول : "أنْ يكون ما استعمل له ممّا يجهله المخاطب و ينكره ... و عليه قوله تعالى :(إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) آل عمران: ٦٢ ..."[٤٥]

٢ . القصر بـ(إنّما) : هذا التركيب من إنّ المشبهة بالفعل وما الزائدة الكافة أحد طرائق القصر ، الذي يفيد معنى الإيجاب وإثبات الحكم لما بعدها ، وهذا ما يشير إليه الجرجاني في ما نقله عن الزجاج (ت٣١٦هـ) في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ۖ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ البقرة: ١٧٣ ، والذي اختاره أنْ تكون "ما" هي التي تمنع "أنْ" من العمل ، ويكون المعنى : ما حرّم عليكم إلّا الميتة .. لأنّ إنّما تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها ، نفياً لما سواه..."[٤٦] ، و هي تتضمن معنى "ما و إلّا" . وينقل الجرجاني أيضاً عن أبي علي الفارسي (ت٣٣٧هـ) : " يقول ناس من النحويين نحو قوله تعالى : (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ) الأعراف: ٣٣ إنّ المعنى : ما حرّم ربّي إلّا الفواحشَ .."[٤٧] و هذا لا يعني أنّ "إنّما و ما و إلّا" واحد في القصر ، و ليس كلّ كلام يصلح فيه "ما و إلّا" يصلح فيه "إنّما" و لا العكس ؛ لأنّ النفي في "ما و إلّا" أعمّ و أشمل ، و في هذا يشير الجرجاني بقوله : "وذلك في مثل قولك : إنّما هو درهم لا دينار ، لو قلت : ما هو إلّا درهم لا دينار ، لم يكن شيئاً"[٤٨]، من هنا يتضّح لنا تضمن "إنّما" معنى "ما وإلّا" فيصح معها انفصال الضمير كما يقول القزويني : " ولقول النحاة "إنّما" لإثبات ما يذكر بعدها و نفي ما سواه ، ولصحة انفصال الضمير معها كقولك : إنّما يضرُبُ أنا ، وما يضرب إلّا أنا"[٤٩]، نحو قول الفرزدق :

أنا الذائد الحامي الذّمار و إنّما
يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

و في القصر بإنّما يكون حال المخاطب حال العالم بالأمر غير المنكر له ، أي لا يجهل الخبر، ولا يدفع صحته ، أولما ينزل هذه المنزلة ،وهذا قول الجرجاني[٥٠] .

أمّا القزويني فيمثل لذلك بقوله تعالى : (إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ

ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ) الأنعام: ٣٦ ، و يقول : "كلّ ذلك تذكير بأمر ثابت معلوم ؛ و ذلك أنّ كلّ عاقل يعلم أنّه لا تكون استجابة إلّا ممّن يسمع و يعقل ، وما يقال له و يُدعى ، وإنْ من لم يسمع و لم يعقل لم يستجب"[٥١].

٣ . **القصر بالعطف** : أدوات القصر بالعطف ثلاثة هي "لا ، بل ، لكن" ، ومعنى العطف يتضمن قصراً بين أمرين أو أمور يراد إثبات بعضها ونفي بعضها الآخر، ويكون المقصور عليه قبل لا نحو : "جاء محمد لا خالد" ، و"لا" هنا حرف نفي و عطف ، "و يكون المعطوف عليه مفرداً لا جملة و الكلام قبلها موجباً لا منفياً ، ولا يكون أحد المتعاطفين داخلاً في مدلول الآخر... نحو : أسابيع الشهر ثلاثة لا بلْ أربعة ، فالعاطف هو بل"[٥٢] و لهذا يشير الزملكاني بقوله : "... العطف مع "ما و إلّا" ممتنع فلا يقال : ما زيد إلّا قائم لا قاعد ، و يقال : إنّما زيد قائم لا قاعد ؛ لأنّ العطف مع "ما و إلّا" يكون نافياً بلا العاطفة شيئاً قد يسبق إيجابه لا نفيه ، ومن ثَمّ لم يجز "ما جاءني أحد لا زيد" ، وجاز "ولا زيد" ؛ لأنّ لا هنا غير العاطفة"[٥٣] وعليه لا يسبقها نفي كما ذكرنا ؛ ولهذا جازت مع إنّما من دون ما و إلا .

أمّا في "بل" فيكون المقصور عليه بعدها ، وكذلك الحال مع "لكن" ، يقول ابن هشام : "إنّ "بل" تكون حرف عطف... فهي عاطفة وإنْ تقدمها أمر أو إيجاب كـ "اضربْ زيداً بلْ عمراً ، و قام زيدٌ بلْ عمرو" فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء ، و إثبات الحكم لما بعدها"[٥٥] و تأتي كذلك بعد نفي، أو نهي، و لا يعطف بها بعد استفهام .

ويشير الدكتور عباس حسن إلى :"أنّ الأداة "بلْ" تؤدي دلالة معنى "لا" النافية في إفادة الإضراب الإبطالي ، الذي يقتضي نفي الثبات ، وفي قوله تعالى : (وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ) الأنبياء: ٢٦ ، قد أبطل الحكُم السابق ، ونفاه ، وأثبت حكماً آخر بعده ، فكان الأصل : قالوا اتخذ الرَّحمن ولداً . لا . ؛ فإنَ الذين اتخذوهم عباد مكرمون ، فإنّ حروف العطف "بل . لكن" يشترك في اللفظ دون المعنى فيثبت للمعطوف ما انتفى عنه المعطوف عليه"[٥٦]

والخلاصة إنّ حرف العطف "بل" يفيد توكيد ما بعدها مقابلاً بما قبلها . وما جاء من هذا القصر : قصر الموصوف على الصفة إفراداً ، نحو : "ما زيد كاتباً بل شاعر" ، وقلباً ، نحو : "ما زيد قاعد بل قائم" ، وفي قصر الصفة على الموصوف إفراداً وقلباً بحسب المقام ، نحو : "ما عمر قائماً بل زيدٌ" ، وهذا ما ذكره القزويني[٥٧].

أمّا "لكن" فيشترط فيها كونها عاطفة أنّ تسبق بنفي إذا عطفت المفرد على المفرد ،

و إذا عطفت على جملة جاز الإيجاب نحو قولك : "قائم زيد لكن عمرو لم يقم" ؛ لأنّ ما بعدها مخالف لما قبلها ، فإذا كان ما قبلها موجباً كان ما بعدها منفياً ، و حكم المقصور عليه . كما ذكرنا . يكون بعدها نحو : "ما جاء محمد لكن خالد" ، و يذكر عطفها الدكتور عباس حسن بقوله : "ولا يعطف بـ"لكن" إلّا بشروط ثلاثة مجتمعة ، وهي : أنْ يكون المعطوف مفرداً لا جملة... وألّا تكون مسبوقة بالواو مباشرة... وأنْ تكون مسبوقة بنفي أو نهي... والاستدراك يقتضي أنْ يكون ما بعد أداته مخالفاً لما قبلها في حكمه المعنوي"[٥٨] . و هذه إشارة لما ذكرنا في عطف الجملة على المفرد في حال الإيجاب أو كما مثّل بقوله : لا أصاحبُ المنافقَ لكن الشّهم...[٥٩] .

٤ . **القصر بتقديم ما حقه التأخير**: هو لون بلاغي معروف عند النحاة الأوائل و هو باب يصفه الجرجاني بأنّه "كثير الفوائد جم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفتر لك عن بديعه ، و يغض بك إلى لطيفه ، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه ، و يلطف لديك موقعه ثم تنظر فتجد سبب أنْ راقك ولطف عندك أنّ فيه شيء ، وحوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان"[٦٠]؛ لإنّ الألفاظ أوعية المعاني ، وإنّها لا محال تتبع المعاني في مواقعها فإذا وجب المعنى أنْ يكون أولاً في النفس وجب في اللفظ الدال أنْ يكون أولاً مثله في النطق[٦١] ، ويكون حال المخاطب في هذا القصر حال العالم الذي ينكر و لا يدفع الحكم ، و مثال ذلك : "خالداً أكرمتُ"، فهو تخصيص المتقدم بالحكم ، و السامع قد لا ينكر ذلك ، و حكم المقصور عليه في (التقديم و التأخير)هو المقدّم .

. ومن ور التقديم و التأخير التي أفادت القصر...

أولا: تقديم اص لخبر على المبتدأ : يقول الجرجاني :" و اعلم أنّه إذا كان الكلام بـ "ما و إلّا" كان الذي ذكرته من أنّ الاختصاص يكون في الخبر إنْ لم تقدمه وفي المبتدأ إنْ قدمت الخبر أوضح، و أبين ، تقول : "ما زيدٌ إلا قائم" ، فيكون المعنى إنّك اختصصت القيام من بين الأوصاف التي يتوهم كون زيد عليها بجعله صفة له ، وتقول : "ما قائم إلا زيدٌ" ، فيكون المعنى إنّك اختصصت زيداً بكونه موصوفاً بالقيام ، فقد قصرت في الأول الموصوف على الصفة ، وفي الثاني الصفة على الموصوف"[٦٢]

ثانيا: تقديم المفعول به على فعله : وهو من تقديم المعمول على عامله وهو يفيد الاختصاص ، وفي هذا يقول الرضي :" إنّ تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه على الفاعل أهم ، والأولى أنْ يُقال : إنّه يفيد القصر ..."[٦٣]، ومثل ذلك قولنا : ضربتُ زيداً ، وزيداً ضربتُ ، فالتقديم هنا أفاد اختصاص وقوع الضرب على زيد دون غيره

، ومثله قوله تعالى : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) الفاتحة: ٥ ، فقدّم المفعول على عامله لاختصاص العبادة لله وحده .

ثالثا: تقديم الظرف على عامله : يقول صاحب الطراز في قوله تعالى : (أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ) الشورى: ٥٣. إنَ المعنى أنَ اللهَ تعالى مختص بصيرورة الأمور إليه دون غيره ، والى هذا المعنى يشير بقوله :" إذا كان الظرف وارد في الإثبات فتقديمه على عامله إنّما يكون لغرض لا يحصل مع تأخيره ، ويكون على وجهين : الأول أنْ يكون وارداً دلالة على الاختصاص ، والوجه الثاني دالاً على التشاكل ففي قوله تعالى : (إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴿٢٦﴾) الغاشية: ٢٥ – ٢٦...[٦٤] ، ففي الأية الأولى معنى التخصيص وفي الثانية معنى التشاكل أو المشاكلة لرؤوس الآيات في التسجيع .

٥- القصر بضمير الفصل : وهو ضمير الرفع المنفصل الذي يفصل بين المبتدأ والخبر ، وإفادته التأكيد والحصر والقصر ، ولهذا يشير الخطيب القزويني بقوله :"وأما توسط الفصل بينه " أي المسند إليه " وبين المسند فلتخصصه به كقولك : "زيد هو المنطلق" أو "هو أفضل من عمرو" أو "خير منه" أو "هو يذهب"[٦٥] ، وهذا يفيد القصر كما هو واضح ، ومنه قوله تعالى : (أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) الشورى: ٩ ، أي : لا غيره ، فأفاد معنى الاختصاص ، وتأكيد الولاية لله تعالى .

وبهذا يقول الزملكاني : "والرأي الذي نرجحه أنْ وجود ضمير الفصل في الجملة يحمل المعنى على زيادة التأكيد ، فعند قولنا : "زيد المنطلق" وهو معلوم على وجه الوجوب ، ثم إذا أردنا تأكيد هذا الوجوب أدخلنا ضمير الفصل فقلنا : زيد هو المنطلق"[٦٦] ، وضمير الفصل هذا لا محل له من الإعراب.

و شروط ضمير الفصل : أنْ يكون قبله مبتدأ وما بعده خبراً له ، ويكون معرفة أو ما أشبه المعرفة ، وقد جوّز الفراء وابن هشام من الكوفيين كونه نكرة ، نحو : "ما ظننتُ أحداً هو قائم" ، و الشرط الآخر أنْ يطابق ضمير الفصل ما قبله ، وهو مرفوع فلا يجوز "زيد إيّاه الفاضل" ، ولا "كنتُ هو الفاضل" .

٦. القصر بتعريف الجزأين : ذكر الجرجاني هذا النوع من القصر في كلامه على فروق الخبر ، إذ يقول : "اعلم أنّك إذا قلت : "زيد منطلق" كان كلامك مع من لم يعلم أنّ انطلاقاً كان لا من زيد و لا من عمرو، فأنت تفيد ذلك ابتداء . وإذا كان كلامك مع من عرف أنّ انطلاقاً كان إمّا من زيد وإمّا

من عمرو ، فأنت تعلمه أنّه كان من زيد دون غيره"[٦٧] بقولك : "زيد المنطلق" فاللام تفيد قصر الانطلاق على زيد ، ولا يجوز حينئذ عطف عمرو على زيد فلا تقول : "زيد المنطلق وعمرو" ؛ لأنّ المعنى مع التعريف على أنّك أردت أنْ تثبت انطلاقاً مخصوصاً قد كان من واحد، فإذا أثبته لزيد لم يصح إثباته لعمرو، ثم إنْ كان الانطلاق من اثنين فإنّه ينبغي أنْ تجمع بينهما في الخبر فتقول : "زيد و عمرو هما المنطلقان" . و هذا قول الجرجاني [٦٨] ، ويدل على أنّ الخبر المعرّف بالألف و اللام مخصوص بالمبتدأ لا يتعداه إلى غيره بالعطف إلّا إذا جعلت خبراً بلفظه .

والخلاصة أنّ تعريف الجزأين المبتدأ و الخبر يفيد معنى القصر؛ لأنّ "أل" التعريف تفيد تخصيص المسند بالمسند إليه .

الخاتمة

جرى الكلام فيما تقدّم في مصطلح القصر مفهوماً و أسلوباً من الأساليب النحوية البلاغية ، فالدلالات والمعاني التي وردت الإشارة إليها في هذا الأسلوب قد ذكرها النحاة الأوائل ، ومثّلت بداية الكلام عن أدواته وطرائقه ، وحلّلوا التراكيب ورصدوا الظواهر التي توسموا فيها دلالات وإشارات بلاغية كالاستثناء المفرّغ ، الذي خرج عن كونه استثناء حقيقياً الى معنى آخر وهو الحصر ، وكذلك الحال مع إنّما ، والتقديم و التأخير في الرّتبة ، وغير ذلك ...وكلّ هذه المباحث تشترك في دراستها بين النحو والبلاغة ، فكانت أول أمرها مباحث نحوية دلالية فأصبحت – بعد أنْ استقرت في موضوعات علم المعاني من البلاغة – مباحث بلاغية نحوية ، وهناك فرق بين المفهومين دقيق ، فقد وظّف البلاغيون تلك الدلالات النحوية في مباحثهم البلاغية لا سيّما في في موضوع القصر ، أو الحصر ، الّذي يُعدّ مصطلحاً أوسع استخداماً من المفرّغ عند أوائل النحاة؛ إذ يحوي المفرّغ معنى الحصر ، والحصر كما هو معلوم ضرب من القصر الذي يعدّ ضرباً من الإيجاز، وعليه يكون كلّ مفرغ حصر ، وليس كلّ حصر أو قصر مفرّغاً . ويكفي لهذا الأسلوب من أساليب البلاغة العربية أنْ يكون أحد أوجه الإعجاز في القرآن الكريم ، الذي يمثل منه وحدة فنية متكاملة، مناسبة في كلّ موضع مع السياق الذي ترد فيه، ومنسجمة مع المواضع الأخرى

الهوامش:

(١) ينظر : الإمتاع والمؤانسة ١٢١/١

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ١٨

(٣) دلائل الإعجاز ١٢٢

(٤) الكشاف ١٥/١-١٦

(٥) ينظر : البلاغة تطور وتأريخ ٢٢١

(٦) ينظر : لسان العرب ، ٤٠٨/٦ ، مادة "قصر" ، وتاج العروس ٤٩٤/٣ وما بعدها

(٧) ينظر : سورة الصافات ٤٨ ، وسورة ص ٥٢ ، والرحمن ٥٦ ، ٧٢

(٨) ينظر : تاج العروس ١٤٣/٣ ، مادة "حبس".

(٩) ينظر : تاج اللغة وصحاح العربية ٦٣١/٢ ، مادة "حبس".

(١٠) ينظر : معاني القرآن ؛ للفراء ١١٧/١.

(١١) ينظر : شرح المختصر ١٦٦/٢، ومفتاح العلوم ؛ للسكاكي ١٣٨ ، والإيضاح في علوم البلاغة ؛ للقزويني ٧٠/١-٧١.

(١٢) الكتاب ٣١٠/٢-٣١١.

(١٣) ينظر : المصدر نفسه ٣١١/٢.

(١٤) ينظر : المصطلح النحوي ؛ عوض حمد القوزي ١٢٩.

(١٥) ينظر : من أعلام البصرة "سيبويه" ؛ صاحب أبو جناح ١٠٣، ١٠٤.

(١٦) ينظر : الكتاب ٤١/١ ، ٤٣ ، ٤٩.

(١٧) الأصول في النحو ٣٤٣/١.

(١٨) ينظر : معاني القرآن ؛ للفرّاء ١٦٧/١ ، المقتضب ؛ للمبرّد ٣٨٩/٤ ، شرح أبيات سيبويه ؛ للسيرافي ١١٢/٣.

(١٩) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ١٦٤ .

(٢٠) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة ٢١٥/٢.

(٢١) تحرير التحبيرفي صناعة الشعر و النثر ٣٣٧.

(٢٢) شرح الكافية ١٠٥/٢.

(٢٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٤٨٩/١، الجنى الداني ٣٨١، مغني اللبيب ٤٠/١.

(٢٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٤٨٩/١.

(٢٤) دلائل الإعجاز ٣٣٥.

(٢٥) ينظر : المصدر نفسه ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، وينظر : مفتاح العلوم ١٣٨.

(٢٦) شرح المفصل ٧٥،٧٦/٢.

(٢٧) ينظر : دلائل الإعجاز ٢٠٧ ، ٢٠٨.

(٢٨) الاتقان في علوم القرآن ١٦٦/٣.

(٢٩) الإيضاح في علوم البلاغة ٧٠/١ ، وينظر : الاتقان في علوم القرآن ١٤٩/٣.

(٣٠) شرح المختصر ١٦٧/٢

(٣١) ينظر : البلاغة تطور وتأريخ ٣٤٣.

(٣٢) الإيضاح في علوم البلاغة ٧٠/١ ، وينظر : شرح المختصر ١٦٩/٢.

(٣٣) الإيضاح في علوم البلاغة ٧٠/١.

[٣٤] شرح المختصر ١٧٤/٢ ، وينظر : الاتقان في علوم القرآن ١٤٩/٣.
[٣٥] شرح المختصر ١٧٩/٢.
[٣٦] مفتاح العلوم ١٣٣.
[٣٧] ينظر : الإتقان في علوم القرآن ١٥٠/٣.
[٣٨] ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ٧٢،٧١/١.
[٣٩] مفتاح العلوم ١٣٤.
[٤٠] دلائل الإعجاز ٣٣٨، ٣٣٩.
[٤١] الإيضاح في علوم البلاغة ٧٦/١.
[٤٢] المصدر نفسه ٧٦/١.
[٤٤] دلائل الإعجاز ٣٢٩.
[٤٥] الإيضاح في علوم البلاغة ٧٣/١.
[٤٦] دلائل الإعجاز ٣٢٦.
[٤٧] المصدر نفسه ٣٢٦.
[٤٨] المصدر نفسه ٣٢٧.
[٤٩] الإيضاح في علوم البلاغة ٧٣،٧٢/١.
[٥٠] ينظر: دلائل الإعجاز٣٢٧.
[٥١] الإيضاح في علوم البلاغة ٧٥،٧٤/١.
[٥٢] النحو الوافي ٦١٧/٣.
[٥٣] البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ٨٩.
[٥٥] مغني اللبيب ٥٩/١.
)[٥٦] النحو الوافي ٦٢٤/٣.
[٥٧] ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة ٧٢،٧١/١.
[٥٨] النحو الوافي ٦١٧/٣.
[٥٩] المصدر نفسه ٦١٧/٣.
[٦٠] دلائل الإعجاز ١٤٣.
[٦١] ينظر : المصدر نفسه ١٠٠.
[٦٢] دلائل الإعجاز ٣٣٨.
[٦٣] شرح الكافية ١٦/٣.
[٦٤] الطراز ٢٢/٢.
[٦٥] الايضاح في علوم البلاغة ٣٣/١.
[٦٦] البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ٢١٩.
[٦٧] دلائل الإعجاز ٢٠٥.
[٦٨] المصدر نفسه ٢٠٦.

ثبت المصادر والمراجع

١. أساس البلاغة ؛ الزمخشري ، جار الله محمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ) ، ط٢، مطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٢م .

٢.الإتقان في علوم القرآن ؛ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ) ، تحـ : محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المشهد الحسيني ، القاهرة ، ١٩٧٥م .

٣.الإيضاح في علوم البلاغة : (مختصر تلخيص المفتاح) ؛ القزويني ، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب (ت٧٣٩هـ)، مطبعة محمد علي صبيح ، القاهرة ، ١٩٦٦م .

٤.البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ؛ الزملكاني ، كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم (ت ٦٥١هـ) ، تحـ : خديجة الحديثي ، و أحمد مطلوب ، ط١، مطبعة العاني، بغداد ، ١٩٧٤م .

٥.البلاغة تطور و تاريخ ؛ د.شوقي ضيف ، مطبعة دار المعارف بمصر ، ١٩٦٥م .

٦.تاج العروس ؛ الزَّبيدي ، الإمام اللغوي السيد محمد مرتضى (ت ١٢٠٥هـ) ، ط١ : مطبعة الخيرية بمصر ، ١٣٠٦هـ .

٧.تحرير التحبير في صناعة الشعر و النثر و بيان إعجاز القرآن ؛ المصري، ابن أبي الأصبع (ت ٦٥٤ هـ) ، تحـ : د.حنفي شرف ، القاهرة، لجنة إحياء التراث الإسلامي ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م .

٨.الجنى الداني ؛ المرادي ، بدر الدين قاسم بن عبد الله بن علي (ت ٧٤٩هـ)، تحـ : طه محسن ، بغداد ، ١٩٧٦م.

٩.دلائل الإعجاز ؛ الجرجاني ، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ) ، تحـ ، تعليق و شرح : محمد عبد المنعم الخفاجي ، ط٢- مطبعة الفجالة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٦م .

١٠.شرح ابن عقيل ، عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحـ : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، مطبعة السعادة بمصر ١٩٦٤م .

١١.شرح أبيات سيبويه ؛ السيرافي ، أبو محمد بن يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٨٥هـ)، تحـ : محمد علي الريح ، راجعه طه عبد الرؤوف ، مطبعة الفجالة الجديدة ، مصر ، القاهرة ، ١٩٧٤م .

١٢.شرح المختصر؛ العلامة سعد الدين التفتازاني، على تلخيص الخطيب القزويني "شرح التلخيص" ط١، ١٩٣٧م ، عيسى البابي الحلبي و شركاؤه .

١٣.شرح الرضي على الكافية ؛ محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت ٦٨٦ هـ) ، تصحيح و تعليق حسن عمر- منشورات

جامعة قاريونس ، مطبعة الشروق ، بيروت ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م .
١٤. شرح المفصل ؛ ابن يعيش ، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) ، عالم الكتب بيروت ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، بدون تاريخ .
١٥. الصحاح ؛ الجوهري ، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ)، تحـ : أحمد عبد الغفور، القاهرة ، ١٩٥٦م .
١٦. الكتاب ؛ سيبويه أبو عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ) ، تحـ : عبد السلام هارون ، ط٢، القاهرة ، ١٩٨٢م.
١٧. كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة و علوم حقائق الإعجاز ؛ العلوي ، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم اليمني (ت ٧٤٩هـ)، منشورات مؤسسة النصر– ١٣٣٢هـ .
١٨. لسان العرب ؛ ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري (ت ٧١١هـ) ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق ، مطبعة المؤسسة المصرية العامة ، الدار المصرية .
١٩. • اللغة العربية معناها و مبناها ؛ د.تمام حسان ، ط٢، مطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩م • اللّمع في العربية ؛ ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ) ، ، تح :فائز فارس ، ط١ ، الأردن ، ١٩٨٨م .
٢٠. المصطلح النّحويّ ، نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجريّ ؛ عوض حمد القوزيّ ، شركة الطباعة العربية ، الرياض ، ط١ ، ١٩٨١م .
٢١. معاني القرآن ؛ الفرّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ) ، تح : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٥م.
٢٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ؛ ابن هشام ، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت٧٦١هـ) ، تح : د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ط١ ، مطبعة دار الفكر ، بيروت ، ١٩٦٤م .
٢٣. مفتاح العلوم ؛ السكاكي ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي (ت٦٢٦هـ) ، ط١، المطبعة الأدبية ، مصر ، ١٩٣٧م .
٢٤. المقتضب ؛ المبرّد ، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ) ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة ، مطبعة عالم الكتب ، بيروت ، ١٣٨٨هـ .
٢٥. من أعلام البصرة، (سيبويه)، هوامش وملاحظات حول سيرته وكتابه؛ صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٧٤م.
٢٦. النحو الوافي ؛ عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦١م